خيارات محور المقاومة لمواجهة العقوبات الأميركية

امتلاك القرار السياسي الوطني والسيادي والتحرّر من التبعيّة

د. علي دربج*

المـقدّمة

أضحى المكوّن الاقتصادي من الأدوات المهمة للسياسة الخارجية لدى العديد من القوى الكبرى لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، وخدمة مصالحها الوطنية، وكذلك دعم أمنها القومي. وتُعدّ الأداة الاقتصادية، خصوصاً العقوبات الاقتصادية والمالية، مكوّنًا مركزيًّا في منظومة السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بشكل أكبر من الإدارات السابقة؛ إذ أصبح صانعو القرار الأمريكيون مولعين باتجاذ إجراءات عقابية متشددة، بصرف النظر عن تبعات ذلك.

لم تتوان الولايات المتحدة عن استعمال سياسة فرض العقوبات الاقتصادية ضد الدول والشركات والمجموعات والأشخاص في مختلف أنحاء العالم، تحت أسباب وذرائع وحجج مختلفة، منها: دعم الإرهاب، مخالفة القوانين الأميركية بشأن تصدير التكنولوجيا المتقدمة، السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، عدم الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة المخدّرات، انتهاك حقوق الإنسان. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحوّل الكثير من هذه العقوبات إلى عقوبات دولية عبر استخدام نفوذها في مجلس الأمن الدولي.

لقد شهدت السنوات والعقود الماضية، وبالتحديد منذ عام 1990 وحتى الآن، أكبر عدد من العقوبات المفروضة على الدول، مقارنة بالماضي. فالولايات المتحدة فرضت عقوبات اقتصادية انفرادية 115 مرّة منذ الحرب العالمية الأولى، و104 مرّات منذ الحرب العالمية الثانية، بينها

---

* محاضر جامعي وكاتب وباحث في العلاقات الاسرائيلية ـ الخليجية.

61 مرّة خلال فترة الرئيس بيل كلينتون؛ وحتى نهاية عام 1998 كانت هناك 75 دولة تخضع للعقوبات أو تعيش تحت التهديد بها؛ وأكمل المهمة الرئيس جورج بوش الابن باستمرار فرض العقوبات السابقة وتمديدها، وفرض عقوبات جديدة على العديد من الدول والمنظمات والهيئات والأشخاص تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، فيما تم رفع العقوبات عن أفغانستان بعد سقوط نظام طالبان وعن باكستان والهند لدعمهما للجهود الأميركية في مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من أن الهدف المفترض للعقوبات هو الضغط السياسي على دولة أو شركة أو شخص، لكن الحاصل أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة تجاوزت أهدافها إلى أبعد مدى؛ فهي تقوم بتدمير مبرمج لكل أسباب الحياة. وقد أثبتت التجارب أن العقوبات الاقتصادية هي المعادل الاقتصادي لما يسمّى في الحروب بالقصف الشامل؛ بل إن نتائجها قد تكون أسوأ من الأعمال العسكرية المباشرة، كما هو الحال في العراق (قبل اجتياحه وتدميره)، حيث تسبّبت في وفاة أكثر من مليون ونصف مليون طفل عراقي.

وقد تحوّلت الكثير من العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول أو الحكومات إلى عقوبة جماعية لشعوب هذه الدول، بحيث أصبح من المعتاد أن يُمع أن معاناة المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء، هي آثار جانبية غير مقصودة.

ومنذ أن تولّى الرئيس الامريكي دونالد ترامب منصبه في العام 2017، وضعت إدارته إيران وحلفاءها الذين يشكّلون ما يُعرف بمحور المقاومة" نُصب أعينها، واتبعت ما يسمّى باستراتيجية الحد الأقصى للضغط، لتغيير مسار السياسات الخارجية والأمنية والعسكرية لهذا المحور ثم القضاء عليه. وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية بشدّة على العقوبات بهدف حرمان طهران بشكل أساس من الموارد المالية اللازمة للحفاظ على البرامج النووية والصاروخية وشبكة حلفائها بدءاً من لبنان، ومروراً بسوريا وفلسطين والعراق، وصولاً إلى اليمن.

أولاً: محور المقاومة ومواجهة الهيمنة الأميركية – الإسرائيلية.

منذ انتصار الثورة الإسلامية في 11 شباط 1979، التي وضعت القضية الفلسطينية في طليعة أولوياتها، كان من الواضح أن مسيرة الاستسلام العربي المنسجم مع متطلبات مشروع الهيمنة الذي تقوده «إسرائيل» بدعم أميركي وغربي واضح، لم تعد تشكّل السمة الأكثر بروزاً في تاريخ المرحلة؛ حتى وإن كانت تلك المسيرة التي افتُتحت بمعاهدات كمب دافيد، العام 1979، قد اكتسبت قوة جديدة مع توقيع معاهدات أوسلو، عام 1993، ووادي عربة، عام 1994.[1]

ومع توالي ظهور المخطّطات الأميركية والإسرائيلية التي وضِعت للمنطقة العربية، وأبرزها مشروع الشرق الأوسط الجديد، كان من الطبيعي ظهور قوى مقاومة رافضة لحالة الاستسلام التي انخرطت فيها معظم الأنظمة العربية. وقد أثارت هذه القوى المقاومة مخاوف الحلف الأميركي ـ الاسرائيلي وأدواته في المنطقة، ودفعته إلى العمل بكل الوسائل العسكرية والاقتصادية، لضربها، وفي مقدّمتها الجمهورية الإسلامية، التي تُعدّ العامود الفقري الأساس وشريان الحياة الرئيسي لمحور المقاومة، وذلك كمقدمة لفرض الاستسلام الكامل على العرب وتغيير وجه المنطقة بما يخدم أمن «إسرائيل» اولاً واخيراً.

من هنا، لم يمر يوم منذ انتصار الثورة الإسلامية دون أن يشهد تطوراً على صلة بما يُبذل من جهود من أجل ضرب إيران وحلفائها (محور المقاومة)، حتى وصل الأمر بالولايات المتحدة إلى مباشرة المهمة بنفسها والعمل على محاصرة إيران عبر احتلال العراق، وقبله أفغانستان، البلدان اللذان يحدّان إيران من الشرق والغرب، إضافة إلى نشر الأساطيل والقواعد العسكرية غير بعيد من الحدود والشواطئ الإيرانية.

---

[1] **ـ سامي كليب،العرب بين المقاومة المسلّحة والتفاوض...أيهما أفضل، موقع قناة الميادين، برنامج لعبة الأمم، 4 شباط 2015.** http://www.almayadeen.net/

وبالرغم من الحصار الاقتصادي والضغوط السياسية، والتهديدات الأميركية و الإسرائيلية شبه اليومية بضرب إيران تمكنت الأخيرة، وبالاعتماد على قدراتها الذاتية، من تحقيق قفزات مذهلة في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والديبلوماسية؛ وكلّ ذلك دون أن تتوقف للحظة عن مد يد المساعدة لحركات التحرر والمقاومة في المنطقة والعالم، حيث تحوّل هذا المحور بفضل الدعم الإيراني إلى قوّة عابرة للحدود الجغرافية، والعقبة الأكبر للإدارة الأمريكية الجديدة أمام نجاح مشاريعها ومخططتها في عموم المنطقة.[2]

وفي هذا الإطار، اكدت مجلة "فورين أفيرز"، في مقال تحليلي لها في شباط 2017، أن "الحكومة الأمريكية الجديدة غير قادرة على القضاء على محور المقاومة الذي تقوده إيران في المنطقة"؛ وقالت ان "على الحكومة الأمريكية الجديدة أن تدرك جيداً أن الكثير من الحركات الثورية والمسلّحة تدعم محور المقاومة الذي تتزعمه إيران في الشرق الأوسط؛ وهذه الحركات مستعدة للتضحية بالغالي والنفيس لتحقيق أهدافها؛ وما لم يتم فهم هذه الحقيقة، فإن الضغط على إيران لن يؤدّي إلى نتيجة"[3]. وأضافت المجلة "إن محور المقاومة، الذي يضم إيران والعراق وسوريا وحزب الله وحركة حماس، يملك الكثير من عناصر القوة التي تمكّنه من التأثير في مسارات الأحداث في المنطقة، مشيرة إلى أن "إيران هي الآن بصدد تشكيل هيكلية أمنية وسياسية جديدة في المنطقة ودعم الحركات الإسلامية التي تمتلك مئات الآلاف من المقاتلين المنضوين في محور المقاومة "[4].

من هنا فإن القضاء على محور المقاومة أو هزيمته أمرٌ غير ممكن على الإطلاق، خصوصاً وأن هذا المحور يتمتع بدعم جماهيري واجتماعي واسع، وهو مستعد للتضحية بكل أنواعها

---

[2] ـ **محمد إبراهيم المدهون، سرقة القرن وشطب قضية اللاجئين، موقع مدوّنات الجزيرة، 20 شباط 2020.**
https://blogs.aljazeera.net/

[3] ـ **"فورين أفيرز": الحكومة الأمريكية الجديدة غير قادرة على هزيمة إيران ومحور المقاومة، موقع جريدة المراقب العراقي، 2 شباط 2017.** https://www.almuraqeb-aliraqi.org

[4] ـ **المرجع ذاته**

لتحقيق أهدافه. وما لم تُذعن الإدارة الأمريكية الجديدة لهذه الحقائق، فلن تتمكن من ممارسة المزيد من الضغوط على إيران ومحور المقاومة [5].

ثانياً: العقوبات الأميركية على محور المقاومة

شكّل محور المقاومة تحدياً كبيراً لإسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، فهو صمد بوجه مكائدهما ومؤامرتهما ضده، وخاض عدداً من الحروب على مختلف الجبهات، محققاً الكثير من الإنجازات والانتصارات المتتالية، التي أرعبت «إسرائيل» إلى حد أنه فرض عليها رفع وتيرة مناوراتها وتحضيراتها العسكرية لمواجهته، لا سيّما في ظل تعاظم قوّته وقدراته العسكرية والبشرية، والتي أضحت تشكّل تهديداً للمصالح الاسرائيلية – الأميركية، خصوصاً (صفقة القرن) التي أُعلِن عنها أخيراً.

وأمام الفشل الإسرائيلي ـ والأميركي في النيل من محور المقاومة عسكرياً، خصوصاً في لبنان وسوريا واليمن، لجأت الولايات المتحدة الى سلاح العقوبات كبديل فعّال عن المواجهة العسكرية، وذلك من أجل الحد من نفوذ هذا المحور وقطع إمدادته المالية والعسكرية، عبر محاصرة دوله، وفي مقدّمتها إيران، التي تشكّل شريان الإمداد الحيوي والرئيس لقوى المحور، إضافة الى سوريا ولبنان، وحركات المقاومة في العراق وفلسطين، وجماعة أنصار الله في اليمن.

أ ـ العقوبات على إيران

لإيران «تاريخ حافل» من العقوبات؛ فمع قيام الجمهورية الإسلامية فرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات أحادية الجانب ضد إيران، وهي عقوبات لم يتم إيقافها خلال أكثر من 30

---

[5] **ـ خالد هنية، إيران ومحورها.. جبهات مقاومة وفرص تشكيل "حلف" ممانع، موقع وكالة الأناضول التركية بالعربي،** https://www.aa.com.tr/ar

عامًا. كما أنها تتعرض إلى عقوبات أوروبية متزايدة منذ العام 2006، إضافة إلى عقوبات أممية فرضها مجلس الأمن منذ العام 2006 بموجب القرارات 1696 (1) و1737 (2) و1747 (3) و1929 [6].

وتتفاوت مبرّرات فرض العقوبات الاقتصادية على إيران. فالعقوبات الأحاديّة الجانب، لا سيّما من طرف الولايات المتحدة الأميركية، كانت دائمًا مرتبطة بالتدهور الذي أصاب علاقات البلدين بعد سقوط النظام الملكي في إيران، وأزمة الرهائن الأميركية التي أعقبت ذلك، فضلاً عن الدور الإقليمي لإيران الآخذ بالتمدّد. ولم تتغير سياسة واشنطن في معاقبة إيران اقتصاديًّا رغم التغيّر الذي أصاب الإدارات الأميركية[7].

تعود بداية العقوبات الأميركية على إيران إلى شباط عام 1979. ورداً على اقتحام الطلبة الإيرانيين لمقرّ السفارة الأمريكية في طهران وأخذ الموظفين العاملين فيها رهائن، وقّع الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، القرار رقم 12170، الذي بموجبه جمّد ما قيمته 12 مليار دولار من الأموال الإيرانية والذهب المودعة في البنوك، إضافة إلى عقارات في الخارج.

وفي أعقاب اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، في 22 سبتمبر 1980، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد سنة 1984، حظراً على تصدير السلاح لإيران، ومنعت من تقديم القروض المالية للنظام الإيراني، وذلك بسبب علاقاته مع "حزب الله" المتّهم حينها بتنفيذ تفجيرات بيروت، في تشرين الأول 1983، ضد قوات المارينز الأمريكية.

وفي العام 1995، فرضت الحكومة الأمريكية حظراً نفطياً على إيران، ما لبثت أن أرفقته بحظر اقتصادي يمنع أي تبادل تجاري مع إيران؛ تلا ذلك إصدار الإدارة الأمريكية في العام

---

[6] ـ محجوب الزويري،العقوبات الجديدة على إيران: التأثيرات والتداعيات، موقع مركز الجزيرة للدراسات ، 13 شباط 2012. https://studies.aljazeera.net/

[7] ـ أحمد حويدق، تاريخ عقوبات إيران من أروقة مجلس الأمن إلى البيت الأبيض، موقع العين الإخباري الإماراتي، 7 آب 2018. https://al-ain.com/

1996 قانون دماتو– كينيدي[8]، الذي يحظر على أي شركة أجنبية استثمار أكثر من 20 مليون دولار في قطاع النفط الإيراني. وقد اتهم الرئيس بيل كلينتون حينها إيران بعرقلة جهود السلام في الشرق الأوسط، ودعم الحركات المناوئة للعملية السلمية التي رعتها الولايات المتحدة في عهد كلينتون، والسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل[9].

مع وصول محمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة سنة 2005، وإحيائه للبرنامج النووي الإيراني، زادت الولايات المتحدة من تضييقها على البنوك الأمريكية التي تتعامل مع إيران، تبعها إصدار مجلس الأمن في العام 2006 القرار 1737 الذي يفرض عقوبات ضد إيران لإجبارها على وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم[10].

استمر نهج العقوبات ضد إيران استمر بالتصاعد. وقد بلغ ذروته في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي أقرّ قانونًا شاملًا للعقوبات على إيران عام 2010، التي بقيت قائمة حتى توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى.

وبعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن زائد ألمانيا، في فيينا في 14 تموز 2015، تم تخفيف الحظر المفروض من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران، ورفع التجميد عن الأصول المالية لإيران؛ كما رُفِع الحظر عن تجارة النفط الإيراني[11].

وتمثلت نقطة التحوّل الكبرى في نهج العقوبات بوصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى الرئاسة، إذ اتبعت إدارته ما يسمّى باستراتيجية الحد الأقصى للضغط، المصمّمة لتغيير مسار

---

[8] **لائحة العقوبات الدولية على إيران، 17 كانون الثاني 2016، موقع إذاعة مونت كارلو الدولية،** https://www.mc-doualiya.com/

[9] ـ المرجع ذاته

[10] ـ المرجع ذاته

[11] ـ تفاصيل العقوبات الأميركية على إيران، موقع قناة الحرة الاميركية، 4 حزيران 2019، https://www.alhurra.com/a

السياسات الخارجية والأمنية الإيرانية. فأعلن الأخير انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وأعاد فرض العقوبات التي كانت قائمة قبل توقيع الاتفاق؛ وليس من قبيل المبالغة قوله إنه لا يكاد يمر يوم منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي وحتى يومنا هذا، إلاّ وتفرض فيه الولايات المتحدة عقوبات جديدة على أشخاص أو مؤسّسات أو كيانات إيرانية، فيما الهدف المعلن للعقوبات، لم يكن هذه المرّة مرتبطًا بالاتفاق النووي كما جرت العادة في العقوبات السابقة، بل دفع إيران، بحسب ترامب وإدارته، لتغيير سلوكها السياسي في المنطقة، الذي وصفه بالسلوك الخبيث؛ إضافة إلى وضع حدّ لبرامجها المتعلقة بالصواريخ البالستية.

لم تقتصر إجراءات ترامب على إعادة العقوبات السابقة، بل تخطاها إلى تنفيذ تهديداته التي أطلقها خلال حملته الرئاسية، والمتعلقة ب بعقوبات "شالَّة". وقد شرع بتنفيذها على مرحلتين: الأولى بدأت في 6 آب 2018، وشملت ما يأتي:

ـ حظر تبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية، إضافة إلى حظر التعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة، ولاسيّما الذهب، وفرض عقوبات على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني، أو بسندات حكومية إيرانية.[12]

ـ حظر توريد أو شراء قائمة من المعادن، أبرزها الألومنيوم والحديد والصلب، وفرض قيود على قطاع صناعة السيارات والسجاد في إيران.

ـ حظر استيراد أو تصدير التكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري[13].

---

[12] **ـ العقوبات الأمريكية على إيران عبر التاريخ، موقع CNBC الاقتصادي بالعربية، 16 آب 2018،** www.cnbcarabia.com.

[13] **ـ بعد عقوبات ترامب.. هل تقف إيران على حافة الانهيار، موقع قناة الجزيرة (الميدان)، 13 تموز 2018.** https://midan.aljazeera.net

اما المرحلة الثانية من العقوبات، فقد بدأت في تشرين الثاني 2018، وتضمنت الإجراءات الآتية:

ـ عقوبات ضد الشركات التي تدير الموانئ الإيرانية، إلى جانب الشركات العاملة في الشحن البحري وصناعة السفن.

ـ عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الإيراني، وبخاصة قطاع النفط.

ـ عقوبات على البنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية.

وفي العام 2019، لجأ ترامب إلى ممارسة استراتيجية «الضغط الأقصى» التي تهدف لإضعاف الاقتصاد الإيراني إلى درجة كبيرة، حيث فرض سلسلة من العقوبات المتتالية على النظام الإيراني، والتي شملت العقوبات الشبكات المالية الإيرانية غير الرسمية، والمسؤولين الإيرانيين البارزين، وسماسرة الطاقة، والمسؤولين في مختلف الصناعات الإيرانية التصديرية.

كما طالت العقوبات المرشد الأعلى الإيراني السيد علي خامنئي، والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، ووزير الخارجية محمد جواد ظريف، بالرغم من عدم وجود حسابات رسمية لهم في النظام المصرفي الدولي[14].

كذلك شملت العقوبات، صناعات التعدين والمنسوجات والبناء الإيرانية، والتي تعمل بشكل أساسي في البلدان المجاورة لإيران. في السياق ذاته، ذكرت "مجموعة صوفان جروب"، المعنية

[14] **ـ عض الأصابع... ما السيناريوهات المتاحة في ظل التصعيد بين واشنطن وطهران، موقع وكالة سبوتنيك الروسية العربية، 26 حزيران، 2019.** https://arabic.sputniknews.com/

بالاستخبارات والأمن الدولي أن "العقوبات المفروضة على الاقتصاد الإيراني، هدفها تحقيق انهيار النظام الإيراني، بدلًا من تغيير سلوك إيران بطرق تتلاءم مع المصالح الأمريكيّة"[15].

وبمراجعة سياسة العقوبات الأمريكية على إيران، نجد أن الأهداف التي ساقتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت تتمحور حول حمل إيران على إيقاف برنامجها النووي؛ إلاّ أن الهدف من العقوبات الأخيرة يتمثل في تغيير سلوك إيران في منطقة الشرق الأوسط، وتقييد برنامجها للصواريخ البالستية، وحملها على إعادة التفاوض من جديد.

ب ـ العقوبات على سوريا:

يعود تاريخ العقوبات على سوريا إلى العام 1979، حين وضعتها وزارة الخارجية الأميركية على لائحة الإرهاب. وبناءً عليه، فُرضت عليها العقوبات بموجب قانون المساعدة الأمنية الدولية وضبط تصدير الأسلحة (أُقِرّ عام 1976، ويمنع تقديم المساعدة للدول التي تساعد الإرهاب). بعدها كرّت سبحة العقوبات، إذ فرضت أميركا في العام 1981 حظراً على استفادة سوريا من المساعدات الأميركية. والحظر الأخير في هذا المجال يظهر في قانون الاعتمادات الموحدة لعام 2010، والذي ينص على أنه ليس «لأيٍ من حكومات كوريا الشمالية وكوبا وإيران وسوريا أن تستفيد من هذه الأموال[16].

وتكشف ورقة أعدّها المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، جيرمي شارب، ووجّهها إلى أعضاء الكونغرس الأميركي بواسطة خدمة أبحاث الكونغرس، في 29 نيسان 2011، أنه جرى تعديل القانون الذي يستهدف البرنامج النووي الإيراني، والذي وُضِع في عام 2000 ليتلاءم مع سوريا،

---

[15] **ـ أحمد سلطان، الضغط الأقصى.. استراتيجية ترامب لإخضاع الملالي والاقتصاد الإيراني ينهار، موقع المرجع للدراسات والابحاث الاستشرافية للاسلام الحركي في باريس، 14 شباط 2020.** https://www.almarjie-paris.com/

[16] **ـ ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية.. الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، كانون الثاني 2013، ص 64 ـ 70** www.economistes-arabes.org

والذي ينص على تقديم الرئيس تقريراً نصف سنوي إلى اللجان المختصة في الكونغرس لتحديد الأشخاص المتورطين في نقل أسلحة (إلى أو من) إيران أو سوريا وعلى علاقة بالبرنامج النووي، إضافة إلى لائحة للشركات السورية التي تخضع لهذا القانون، وهي: مكتب تزويد الأسلحة، والقوة البحرية السورية، والقوة الجوية السورية، ووزارة الدفاع.[17].

أما بالنسبة إلى العقوبات الأميركية التي تستهدف سوريا على وجه الخصوص، فتقع، بحسب التقرير المرفوع إلى الكونغرس الأميركي، في ثلاث فئات هي: العقوبات الناتجة من تمرير قانون محاسبة سوريا والسيادة اللبنانية لعام 2003، وهو مجموعة من العقوبات الاقتصادية تفرض حظراً على معظم الصادرات إلى سوريا، ما عدا الطعام والدواء، وحظراً على الشركات الأميركية التي تعمل أو تستثمر في سوريا، وحظراً على سفر الأميركيين على متن طائرات سورية، وخفض العلاقات الدبلوماسية، وقيوداً على سفر الدبلوماسيين السوريين إلى الولايات المتحدة، ومنع التحويلات للممتلكات السورية، وقد بدأ تطبيق هذا القانون في أيار 2004. وقد جدّد الرئيس أوباما في أيار 2010 هذا النوع من العقوبات التي فرضها سلفه جورج بوش[18].

والفئة الثانية تشمل قرارات تنفيذية رئاسية تسمي مواطنين سوريين وشركات سورية، وتحظر عليهم النفاذ إلى النظام المالي الأميركي على خلفية تورّطهم في نشر أسلحة الدمار الشامل، أو العلاقة مع «القاعدة» أو حركة «طالبان» أو أسامة بن لادن، أو القيام بأنشطة تزعزع استقرار العراق أو لبنان. وهذه السلسلة من القرارات التنفيذية، التي أقرّتها وزارة الخزانة الأميركية بناءً على القوانين التي أعدّها الكونغرس هي: 13441، 13399، 13338، 13382، 13224، 13315، و 13460.

---

[17] ـ العقوبات الأميركيّة على دمشق: قصّة قديمة تتجدّد، جريدة الأخبار اللبنانية، 20 أيار 2011.

[18] ــ ربيع نصر واخرون، الازمة السورية.. الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 64 _ 75

وفي كانون الثاني 2007، أقرّت الخزانة الأميركية عقوبات على ثلاث شركات سورية هي: المعهد السوري العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، والمعهد الإلكتروني، ومختبر المعايير الوطنية والمعايرة. كما فرضت في العام نفسه حظراً على ممتلكات الأشخاص الذين ينتهكون السيادة اللبنانية أو مؤسساتها الديموقراطية[19].

ومع اندلاع الحرب الكونية على سوريا في العام 2011، اشتدّت وطأة العقوبات على سوريا واكتسبت تلك الأخيرة بعداً دولياً بعد أن تبنّتها عدة جهات دولية وإقليمية (الاتحاد الأوروبي – جامعة الدول العربية) وكلاً من : الولايات المتحدة الأمريكية ـ تركيا ـ سويسرا ـ أستراليا ـ كندا ـ اليابان؛ فيما الذريعة كانت، وفقاً لتلك الدول، قمع "المظاهرات السلمية المعارضة لنظام الرئيس بشار الأسد".

وقد شملت هذه العقوبات توقيف التعاملات المصرفية وحظر توريد الأسلحة ومنع استيراد النفط والغاز وتجميد أصول حكومية، ومنع السفر عن شخصيات سورية. و كان لعقوبات الاتحاد الأوربي التأثير الأكبر، لأنه كان يُعدّ الشريك الأكبر لسوريا (قبل الحرب) في مجال التجارة الخارجية، فأصيبت نتيجة لذلك العديد من المجالات والقطاعات السورية، حيث توقف الأوروبيون عن شراء السندات السورية، وأعلنوا عدم التعاون المالي مع دمشق، ومنعوا أيضاً البنوك السورية من فتح فروع لها في أوروبا، وجمّدوا إمكانية الاستفادة من تسهيلات بنك الاستثمار الأوروبي[20].

---

[19] . سمير العطيّة، سوريا ومعضلة العقوبات الاقتصادية، موقع الشروق المصري، 24 شباط 2019. https://www.shorouknews.com/

[20] – متى بدأ حصار المواطن السوري معيشياً، موقع وكالة سبوتنيك الإخبارية الروسية، 8 شباط 2017. https://arabic.sputniknews.com/

وجاء قانون «قيصر»، الذي صادق عليه الكونغرس الأميركي في كانون الثاني 2019، ليضيف حزمة إجراءات «قانونية» و«عمليّة» ظالمة، اتخذتها واشنطن لإسقاط سوريا اقتصادياً، بعد فشل إسقاطها عسكرياً، في ما يُسمّيه أكثر من مسؤول سوري بـ«المرحلة الثانية من الحرب»؛ و«قيصر» هو أيضاً جزء من الاستراتيجية الأميركية الجديدة، الهادفة إلى إخضاع محور المقاومة.

تعتمد تلك الاستراتيجية على تكثيف العقوبات لتطال – عدا عن الكيانات والشركات والأفراد الذين يرتبطون بالمؤسسات الإيرانية والسورية وحزب الله مباشرة – كلّ من يتعاون مع الدولتين السورية والإيرانية، أو من يؤمّن موارد تساهم في الاستقرار الاقتصادي في الدولتين، بما يردع حتى الشركات الروسية والصينية عن التعاون مع دمشق وطهران، مع توسيع هامش العقوبات في لبنان لكن ضمن ضوابط (بدأت نتائجها بالظهور مع الأزمة المالية الخانقة التي بات يعاني منها لبنان، وتتمثل بارتفاع سعر الدولار أمام الليرة اللبنانية، فضلاً عن فقدان العملة الأميركية من الأسواق، الأمر الذي انعكس سلباً على مختلف القطاعات نظراً لاعتماد النظام اللبناني على الدولار بشكل أساسي) . والبارز في الاستراتيجية الجديدة هو تقصير المهل الزمنية الفاصلة بين كلّ حزمة وحزمة جديدة، بعد أن تبيّن للأميركيين قدرة أطراف محور المقاومة، لا سيّما الكيانات الرسمية والعسكرية الرديفة، على تجاوز العقوبات في فترات قصيرة[21].

لم يقف الأمر عند حدود قوانين العقوبات الجائرة على سوريا، إذ إنه صار ممكناً تشخيص الحصار الجغرافي على دمشق. فالأميركيون والبريطانيون يُجاهرون اليوم بسيطرتهم على الحدود اللبنانية – السورية عبر دعمهم تشكيل أفواج الحدود البرية اللبنانية، وزرع أبراج مراقبة على طول الحدود، تمهيداً للفصل مستقبلاً بين البلدين وبين المقاومة والجيش السوري، ومنع خطوط التهريب التجارية من وإلى سوريا مع اشتداد الحصار. المخطّط نفسه يجري إسقاطه

---

[21] **ـ فراس الشوفي، حصار سوريا: حرب «التركيع» والانتقام، جريدة الأخبار اللبنانية، 18 نيسان 2019.**

على الحدود الأردنية – السورية، عبر زرع أبراج مراقبة ورفع سواتر ترابية وأسلاك شائكة؛ فضلاً عن إنشاء قاعدتين عسكريتين في الشمال الأردني، في إربد والمفرق[22].

كما تعمل الولايات المتحدة على إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في منطقة السلط شمال غرب الأردن، وصعوداً من الجنوب السوري، نحو منطقة التنف، حيث يصرّ الأميركيون على استمرار سيطرتهم على المثلّث الحدودي الأردني – السوري – العراقي، وقطع طريق بغداد – دمشق، وإبقاء الشريان العراقي مقطوعاً عن سوريا. ومع أن المنطقة الواقعة بين شمال السيطرة الأميركية في التنف والضفة الغربية لنهر الفرات على الحدود السورية – العراقية، تقع تحت سيطرة الجيش السوري والإيرانيين، مروراً بمعبر البوكمال، إلّا أن تردّي الوضع الأمني في غرب العراق وتواجد القوات الأميركية قرب الحدود، مع انتشار إرهابيي «داعش» في البادية المفتوحة، يحول دون تحوّل هذا المعبر إلى شريان حيوي برّي رسمي وغير رسمي، مع غياب القرار السياسي العراقي الحاسم[23].

وبالرغم من زعم الولايات المتحدة وأوروبا أن تدابيرهما "الذكيّة" لفرض العقوبات على سوريا مصمّمة لحماية المدنيين، ولا تشمل القطاعات الأساسية المتعلقة بالحياة اليومية للسوريين، وأنها تتضمن "استثناءات" تكفل الأهداف "الإنسانية" التي تتوخاها، لكن هذه المزاعم تناقضت مع آراء خبراء مستقلين أكدوا عدم صحّتها.

فبعض الدراسات المستقلة التي وُضِعت بهذا الشأن لم تر النور بسبب الضغوط التي مورست على الأمم المتحدة لمنع نشرها، ومنها دراسة رعتها عام 2016 اللجنة الإقتصادية والإجتماعية

---

[22] **ـ المرجع ذاته.**

[23] **ـ المرجع ذاته.**

لغربي آسيا (ESCWA)، والممثّل المقيم للأمم المتحدة، حملت عنوان «الأثر الإنساني للإجراءات الأحادية التقييدية المتعلقة بسوريا"؛ وتمّ حجب إصدارها بشكل رسمي.[24]

أما المقرّر الخاص المعني بالتأثير السلبي للإجراءات القسرية الأحاديّة على التمتع بحقوق الإنسان، إدريس الجزائري، فقد أكد في تقرير قدّمه إلى مجلس حقوق الإنسان، في أيلول 2018، حول زيارته للجمهورية العربية السورية، أن تدابير "الحظر الأميركي والأوروبي أضرَّت بقدرة سوريا على شراء الأغذية في السوق الدولية، وعلى سداد تكاليف الاستيراد، بسبب القيود المالية، وأدت إلى عرقلة إمكانية شراء الأدوية والمعدّات الطبية وقطع الغيار والبرمجيات الحاسوبية".

وأشار الجزائري إلى "التأثيرات السلبية للجزاءات على المجالات الإقتصادية والمعيشية الحيوية، بما فيها على إنتاج الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وإلى الصعوبات التي تواجه استيراد الأدوية غير المنتجة محلياً، من قبيل أدوية علاج السرطان، نتيجة التدابير التي تستهدف القطاع المصرفي. كما تناول التقرير التدابير المفروضة على قطاع النقل، التي تجعل من نقل بعض اللقاحات والأدوية الحساسة أمراً في غاية الصعوبة من حيث التوقيت ودرجة الحرارة المطلوبة للحفاظ عليها". وعرض الجزائري لآثار الحظر على القطاع النفطي، الذي انعكس سلباً على الأوضاع المعيشية وأدّى إلى زيادة كبيرة في تكاليف وقود التدفئة ووقود توليد الطاقة وتحريك وسائل النقل، وإلى انخفاض تدريجي للدعم الحكومي لقطاع الطاقة؛ وأدّى بالتالي لتفاقم معاناة إنسانية واسعة وضعت السوريين في مواجهة صعوبات غير مبرّرة في التمتع بحقوقهم الأساسية، نتيجةً لتراكم نُظم مختلفة ومتداخلة من التدابير القسرية الإنفرادية.[25]

---

[24] **ـ حسام الدين آلا، التدابير القسرية الغربية: بين الذرائع الإنسانية والدوافع الحقيقية، موقع قناة الميادين، 2 أيار 2019.** http://www.almayadeen.net/

[25] **ـ المرجع ذاته.**

ومع ذلك، فإن الحصار الاقتصادي المفروض جزئياً عربياً منذ نهاية 2011[26]، والعقوبات الغربية المتتالية، أخفقت في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، ولم تؤثّر الضغوط الاقتصادية على موقع سوريا وعلاقاتها كصلة وصل بين دول محور المقاومة.

ج ـ العقوبات على اليمن:

بالتوزاي مع حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب اليمني من قِبل دول «التحالف العربي»، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، تحت مسمّى عاصفة الحزم، يخضع اليمن لعقوبات منذ العام 2015، ولحصار بريّ وبحريّ وجويّ، بذريعة حظر تصدير السلاح، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2216، الصادر ضد جماعة "الحوثي"، والقوات الموالية للرئيس الراحل علي عبد الله صالح، ويتم تجديدها سنوياً[27]. وقد منعت بنتيجتها قوى العدوان استيراد وتصدير أيّ شيء يخدم الاقتصاد اليمني، وفرضت حظراً على التجارة، واستيراد المواد الأساسية والضرورية لحياة الناس، مثل: القمح، الطحين، الحبوب، والأدوية.

وفي تشرين الأول 2016، انضمّت الولايات المتحدة إلى الحصار، وزادت من دعمها للسعودية بالوقود والعتاد والأسلحة.

بعدها بعام، وتحديداً في تشرين الثاني 2017، شدّدت دول العدوان حصارها على اليمن، وذلك بإغلاق مطار صنعاء وتعطيل بقية المطارات الواقعة تحت سيطرة دول العدوان. وقد سبَّب الحصار كارثة إنسانية على اليمنيين، كما ساهم في تدهور مختلف القطاعات، إلى حدٍ دفع

---

26 ـ نانيس عبد الرازق فهمي، تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2 حزيران 2019. http://ncmes.org/ar

27 . أحمد علي حسن،"تحالف السعودية والإمارات" في اليمن.. أين اختفت بقيّة الدول؟ موقع الخليج أونلاين، 10 تموز 2019. https://alkhaleejonline.net/

منظمة الأمم المتحدة للتحذير من أن اليمن قد يشهد قريباً مجاعة على "نطاق ضخم" إذا استمرت الحرب الدائرة هناك دون وصول المساعدات إلى المحتاجين.

وقالت ليز غراندي، منسقة الأمم المتحدة لشؤون اليمن، إن "الجوع يهدّد 13 مليون شخص، وإن الأمر قد يتحوّل إلى أسوأ مجاعة في العالم منذ قرن"[28]. من جهتها، اعلنت منظمة الصحة العالمية أن "عدد الأشخاص المشتبه في إصابتهم بالكوليرا في اليمن قد وصل إلى ما يقارب نصف مليون شخص".

وعلى خط مواز ادى الحصار الى شل القطاع التجاري في اليمن أو تعطيله بشكل كامل وارتفاع الأسعار، نتيجة تعمد دول التحالف تدمير المصانع والمخازن والأسواق.
وفي خطوة هدفها سحق الشعب اليمني، عمدت قوى العدوان الى سحب الاحتياط النقدي من البنوك اليمنية بطريقة وأخرى، من أجل القضاء على السيولة النقدية، ومنع اليمن من التعويض عن النقص في الأوراق النقدية بعمليات الطبع، وذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أقدمت الأخيرة على عرقلة طبع اليمن للأوراق النقدية في روسيا، لتوجيه ضربة للعملة اليمنية تمهيداً لاستبدالها بعملة أخرى وبالتالي إحداث إرباك وفوضى في السوق اليمنية. وكذلك قامت قوى العدوان بمحاولة سحب العملة الصعبة من البنوك اليمنية الخارجية عبر عملاء للسعودية من انصار عبد ربه منصور هادي العملاء، من أجل إضعاف البنك المركزي اليمني بهدف تجريد البنك من غطائه للعملة الصعبة، الأمر الذي يدفع بالأطراف الخارجية إلى فقدان ثقتها بالجانب الائتماني للبنك وبالتالي شل العملية الاقتصادية في اليمن. كذلك عمل تحالف العدوان على ضرب الموانئ اليمنية، والتضييق على نشاطاتها، أو استبدالها بموانئ أخرى تخدم

---

28 - **استمرار حرب اليمن "يهدّد 13 مليون شخص بالموت جوعاً"، موقع بي بي سي العربي، 15 تشرين الأول 2018.**
https://www.bbc.com/arabic

العدوان وتساهم في إضعاف القطاعات الاقتصادية للشعب اليمني، وبالتالي كسر ارادة المقاومة لدى الشعب اليمني ودفعه الى الاستسلام بعد تجوعيه وحرمانه من ابسط مقومات الحياة[29].

هـ ـ العقوبات على حزب الله:

يتعرض حزب الله منذ نشأته لمسلسل من المؤامرات التى تستهدف القضاء عليه أو إضعافه إلى الحد الذى قد يُفقده التأثير على مجرى الأحداث المحلية والإقليمية، خصوصا وانه بات يشكّل تهديدًا جغرافيًا واستراتيجيًا لإسرائيل، وسداً منيعاً لمواجهة مشاريع الهيمنة الأميركية على لبنان والمنطقة، لاسيّما في سوريا والعراق واليمن وفلسطين.

وقد استجلب هذا الدور عداء أمريكا المتزايد لحزب الله، ومغالاتها فى استعمال آليات الحصار الاقتصادي من جهة، والتصنيف الإرهابي من جهة أخرى، كوسائل لإنهاك الحزب لصالح «إسرائيل». وتُشارك بعض الأنظمة العربية أمريكا وإسرائيل عداءَهما لحزب الله، سواء بالسرّ أو بالعلن، وتحت عناوين ولافتات مختلفة، تسمح بالتقاء مصالح تلك الأنظمة بمصالح أمريكا و«إسرائيل» في عدائهما لحزب الله وإيران.

في العام 1997 صنّفت الولايات المتحدة حزب الله تنظيماً إرهابيًاً أجنبياً، مُدرجة إياه بشكل خاص بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224 في تشرين الأول 2001[30]. وكان تم إدراج الحزب أيضاً في كانون الثاني 1995 في ملحق الأمر التنفيذي رقم 12947، الذي يستهدف

---

29 **ـ اليمن في كارثة إنسانية والتدخل السعودي يُسرّع الانهيار، موقع دويتشه فيله الألماني بالعربي، 27 تموز 2017.** https://www.dw.com/ar

30 **ـــ عقوبات أميركية جديدة على حزب الله اللبناني، موقع قناة الجزيرة القطرية،26 تشرين الأول 2107.** https://www.aljazeera.net/

الإرهابيين الذين يهددون بتعطيل عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك في آب 2012 بموجب الأمر التنفيذي رقم 13582 الذي يستهدف الحكومة السورية ومناصريها.[31].

وفي العام 2001، وضعت الولايات المتحدة أكثر من مئة فرد وكيان على صلة بحزب الله في قوائم عقوبات، بموجب تشريع حالي يهدف لمواجهة مصادر تمويل **الإرهاب**. لكن القانون الجديد يستهدف حزب الله بشكل خاص[32].

الضغط الأميركي على الحزب بلغ ذروته مع مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع، في 13 تشرين الأول 2013، على قانونٍ يستهدف حزب الله اللبناني، ويسمح للحكومة الأمريكية بملاحقته كـ"منظمة إجرامية دولية" وليس "إرهابيةً" فقط؛ كما يمنع تمويل حزب الله داخل لبنان وخارجه، بما في ذلك الدول التي لا تصنّف الحزب "تنظيماً إرهابياً". وتهدف هذه العقوبات التي سنّها الكونغرس للحدِّ من "قدرة حزب الله على جمع الأموال وتجنيد عناصره؛ كما تضغط بذلك على الدول الداعمة له، وعلى رأسها إيران"، حسب ما جاء في نص القانون. وبمقتضى هذه العقوبات الأمريكية، ستمنع الإدارة الأمريكية أي "شخص يقدّم دعماً مادياً لحزب الله من دخول الولايات المتحدة"؛ ويعطي القانون الرئيسَ صلاحيةَ حظر تأشيرات الدخول، "شرط إبلاغ الكونجرس بقراره في فترةٍ لا تتجاوز 6 أشهرٍ، وأن يبرّرَ بأدلّة أن قرارَه يصبّ في مصلحة الأمن القومي".

وبعد عدة أعوام، أقرّت الادارة الأميركية "قانون مكافحة تمويل «حزب الله» دولياً"، الذي تم توقيعه ليصبح قانوناً في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2015، حيث استهدف المؤسسات المالية التي اكتُشف أنها تسهّل عن سابق معرفة عملية تجارية ضخمة بالنيابة عن «حزب

---

31 ـ **عقوبات أمريكية تستهدف حزب الله وتصنّفه "منظمة إجرامية دولية، موقع رصيف22، 13 تشرين الأول 2018."**
https://raseef22.net/

32 ـ **مصرف لبنان: تطبيق قانون العقوبات الأمريكية على حزب الله "ضرورة، موقع فرانس 24 العربي، 17 أيار 2106.**
https://www.france24.com/

الله»، أو كل من كان تابعاً له أو يتصرف بالوكالة عنه. وعلى غرار التدابير المتخذة ضد إيران قبل الاتفاق النووي، يعطي هذا القانون وزارة الخزانة الأمريكية صلاحية منع مثل هذه المؤسسات من الدخول إلى النظام المالي الأمريكي؛ وكجزء من عملية إنفاذ القانون، نشرت الوزارة لائحة لما يقرب من مئة هيئة في العالم خاضعة مسبقاً للتجميد المحلي لأصولها، بسبب علاقتها مع «حزب الله»[33].

لم تقتصر العقوبات الأميركية على مؤسسات الحزب، بل طالت أيضاً قيادات الصف الأول، حيث أعلنت الولايات المتحدة وست دول خليجية، في العام 2018، فرض عقوبات على قادة حزب الله اللبناني، ومن بينهم الأمين العام حسن نصر الله ونائبه الشيخ نعيم قاسم وأعضاء مجلس الشورى في الحزب. واتهم وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين السيد حسن نصر الله بأنه "يطيل المعاناة في سوريا ويغذّي العنف في العراق واليمن، ويعرّض لبنان وشعبه للخطر، ويزعزع استقرار المنطقة بكاملها".[34]

وتُظهر هذه العقوبات حجم الجهود الامريكية والاسرائيلية والخليجية لإضعاف حزب الله، الذي نجح في احباط المشاريع الأميركية والاسرائيلية التي كانت معدة لتطويع المنطقة.من هنا جاء بيان وزارة الخزانة الأمريكية، والذي جاء فيه: "مرّة جديدة يُثبت مركز استهداف تمويل الإرهاب حرصه الشديد على الأمن الدولي، من خلال تعطيل دور ونفوذ إيران وحزب الله في عدم الاستقرار في المنطقة؛ فمن خلال استهداف مجلس الشورى التابع لحزب الله، تكون الدول الأعضاء قد رفضت بشكل جماعي التمييز الزائف بين ما يسمّى الجناح السياسي والجناح الإرهابي العالمي لحزب الله.

---

33 ـ **ديفيد شينكر و كاثرين باور،استهداف موارد «حزب الله» المالية في الجبهة الداخلية، موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، 5 تموز 2016.** https://www.washingtoninstitute.org/

34 . **عقوبات جديدة على حزب الله اللبناني تفرضها واشنطن وست دول خليجية، موقع فرانس 24 العربي، 17 أيار 2018،** https://www.france24.com/

وفي أيلول 2018، صوّت مجلس النواب الأمريكي على تعديلات قانون منع التمويل الدولي لحزب الله، الذي كان أصدره رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، إد رويس، في العام 2015. وتهدف هذه التعديلات إلى زيادة تقييد قدرة "حزب الله" على جمع الأموال والتجنيد، وزيادة الضغط على البنوك التي تتعامل مع "حزب الله"، وكبح الدول الأجنبية، بما فيها إيران، الداعمة الرئيسية للحزب[35].

وفي سابقة تنال من سيادة الدولة اللبنانية واستقلالها، أدرجت الإدارة الأميركية، في آب 2019، كلاً من النائبين أمين شرّي، ومحمد رعد، والقيادي وفيق صفا، على لائحة العقوبات[36].

وفي السياق، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في نيسان 2019، أن برنامج "المكافآت من أجل العدالة" التابع لها رصد مكافأة تصل إلى 10 ملايين دولار، مقابل الكشف عن معلومات تؤدّي إلى تعطيل الآليات والشبكات المالية العالمية لجماعة "حزب الله" اللبنانية[37].

وفي المحصّلة، فإن العقوبات الأميركية المفروضة على قيادات في الحزب ليست بالأمر الجديد، على اعتبار أن عقوبات سابقة قد فُرضت عليه، وهي تأتي من باب التشديد والإصرار على مواجهة حزب الله ومواجهة حلفائه في المنطقة[38]، عبر شيطنته وإلصاق تهم الإرهاب به، وتجارة المخدّرات، والقيام بنشاطات إجرامية. وقد كُتب النجاح لهذه الحملة التي قادتها الولايات

---

35 ـ **أحمد هاشم "النوّاب" الأمريكي يقرّ مشروع قانون يضيّق الخناق على "حزب الله، موقع العين الإخباري الإماراتي، 26 أيلول 2018.** https://al-ain.com/

36 ـ **محاسن مرسل، هل تشمل العقوبات الأميركية الجديدة الصف الأول من حلفاء «حزب الله»، موقع جريدة الشرق الأوسط السعودية، 24 آب 2019.** https://aawsat.com/

37 ـ **واشنطن ترصد مكافأة 10 ملايين دولار لمن يقدّم معلومات عن تمويل حزب الله، موقع سي. إن. إن العربي، 23 نيسان 2019.** https://arabic.cnn.com/

38 ـ **شفيق شقير، لوائح الإرهاب الأميركية في مواجهة حزب الله وتداعياتها على الوضع اللبناني، موقع مركز الجزيرة للدراسات،22 أيار 2018.** https://studies.aljazeera.net/

المتحدة، وهو ما ظهر جلياً في تصنيف حزب الله "منظمة ارهابية" من قِبل عدد من دول أمريكا اللاتينية والأوروبية والمنظمات الإقليمية الدولية والإقليمية والإسلامية.

هـ – العقوبات على حركات المقاومة الفلسطينية والعراقية

بموازة حروبها العسكرية والأمنية، استخدمت «إسرائيل» سلاح العقوبات على حركات المقاومة الفلسطينية، وبالتحديد (حماس والجهاد الإسلامي)، كسلاح فعّال بهدف إضعاف قدراتها وإجهاض جهودها التسلحية، ولا سيّما أن قرار «إسرائيل» بإحكام الحصار على قطاع غزة جاء بعد عملية أسْر مقاومين من غزة لجنديّها جلعاد شاليط، في 25 حزيران 2006.

وتساند الولايات المتحدة وأطراف خليجية وغربية «إسرائيل» في هذا الحصار الشامل (البري والبحري والجوي)، إذ لا يقلّ الدور المصري الرسمي الذي استجاب للإملاءات الأميركية والإسرائيلية، في إحكام الحصار طوال السنوات العشر الماضية - إن لم يفق - قساوة، عن الإجراءات الإسرائيلية في هذا الخصوص، باستثناء الفترة التي فصلت بين سقوط حسني مبارك في 11 شباط 2011 وخلع الرئيس محمد مرسي في 3 تموز 2013 [39].

فقد أحكمت السلطات المصرية إغلاق معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة، ممّا حرم أهلها من منفذهم الوحيد إلى العالم، ولم تسمح بفتحه سوى في فترات محدودة استجابة لحالات إنسانية حرجة للغاية. كما شنّت حملة كبيرة على الأنفاق –التي كسر بها الغزيون حصار السلع والمواد

---

[39] **. حصار غزة.. من البداية في انتظار النهاية، موقع قناة الجزيرة، 2 حزيران 2016.** **https://www.aljazeera.net/**

التموينية– فدمّرت المئات منها، وجعلت مكانها سياجاً أمنياً موصولاً بالكهرباء وحواجز مائية ضخمة. وقد حوّلت الإجراءات الاسرائيلية والمصرية قطاع غزة إلى سجن كبير[40].

ومع صمود القطاع، ومعه حركتا (الجهاد وحماس)، بوجه الحصار المالي والاقتصادي الذي تسعى «إسرائيل»، ومعها الولايات المتحدة وبعض الانظمة العربية، من خلاله إلى خدمة الهدف السياسي الإسرائيل، وهو كسر إرادة الشعب الفلسطيني ومقاومته للقبول بحلٍ تصفويٍ للقضية الفلسطيني. وبعد فشل «إسرائيل» في نزع سلاح المقاومة في غزة بعد عدة جولات من حروب الإبادة الهمجية على القطاع، ارتكبت خلالها «إسرائيل» جرائم حرب بحق المدنيين العزّل، دخلت الولايات المتحدة على خط العقوبات على حركات المقاومة الفلسطينية، فأقرّت الإدارة الأميركية مشروع قانون ينص على فرض عقوبات على داعمي المقاومة الفلسطينية، ممثلة في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي، وهما بحسب مشروع القرار منظمتان "إرهابيتان".

ويؤكد المشروع، الذي يحمل اسم "قانون مكافحة الدعم الدولي للإرهاب الفلسطيني لعام 2017"، أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تقوم على "منع حماس والجهاد الإسلامي وأي تابعين أو لاحقين من الوصول لشبكات الدعم الدولي"؛ وينص على فرض "عقوبات على الأفراد والوكالات والدول الأجنبية الداعمة لحماس والجهاد الإسلامي أو التابعين لهما أو من يقف خلفهما".

أيضاً، العقوبات الأمريكية المتنقلة لم تستثن حركات المقاومة العراقية التي نجحت في طرد الاحتلال الأميركي من العراق في العام 2008، وهزمت المشروع الأميركي الذي كان مُعداً

---

[40] **ـ المرجع ذاته.**

للعراق، ذلك بدعم من الحرس الثوري الإيراني، الذي مدّ هذه الحركات بالإمكانات العسكرية واللوجستية.

ففي تموز 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، فرض عقوبات على أربع شخصيات عراقية بموجب أمر تنفيذي، في خطوة اعتبرها ساسة ومحلّلون أنها تتعدّى الوضع الداخلي العراقي إلى الدور الإيراني بالعراق[41].

ولم تكن العقوبات بحق الشخصيات العراقية الأربع الأولى من نوعها، إذ سبق للإدارة الأميركية أن فرضت، في منتصف أيار 2018، عقوبات شديدة على مصرف البلاد الإسلامي، وصاحبه آراس حبيب، النائب في البرلمان العراقي، بتهمة مساعدة جهات إيرانية بتحويلات مالية لصالح حزب الله، وتبعها البنك المركزي العراقي بتجميد أموال البنك وفرض عقوبات عليه[42].

وفي 6 كانون الأول 2019، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على أربع شخصيات عراقية، ثلاثة منهم قادة فصائل مسلّحة قريبة من إيران، وهم: "خميس الخنجر، وقيس الخزعلي، وليث الخزعلي، وحسين فالح اللامي"، في توجّهٍ على ما يبدو أنه تصعيد في التعاطي الأمريكي مع ما تشهده الساحة العراقية من تظاهرات شعبية مستمرة منذ أكتوبر 2019[43].

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية هذه العقوبات بموجب "قانون ماغنيتسكي" لانتهاكات حقوق الإنسان والفساد، وبموجب الأمر التنفيذي رقم 13818،. واللاّفت أنه للمرّة الثانية على التوالي

---

41 ـ **واشنطن تفرض عقوباتٍ على أربعة عراقيين بينهم اثنان من قادة فصائل الحشد الشعبي، موقع بي. بي. سي. العربي، 18 تموز 2019.** https://www.bbc.com/arabic

42 ـ **المرجع ذاته.**

43 ـ **عامر مصباح، مقاربة العقوبات الاقتصادية: الاختبار الصعب للتعددية القطبية، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 8 آب 2018.** https://www.politics-dz.com/

التي يُستخدم فيها "قانون ماغنيتسكي" في العام 2019، لاستهداف شخصيات عراقية، إذ يرى مراقبون أنّ القرار الأميركي هو خطوة للحدّ من نفوذ إيران في العراق.

رابعاً: العقوبات الاقتصادية الأحاديّة من وجهة نظر القانون الدولي

أصبح تبنّي العقوبات الاقتصادية و المالية الاحادية، التي غالباً ما تُقدّم باسم "الحصار"، ممارسة شائعة ضد تمرّد الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية والقوى الغربية، الساعية الى فرض نظرتها الخاصة على الكوكب.

برزت "العقوبات المالية" الأحاديّة على مدار العقدين الماضيين كإحدى أهم أدوات السياسة الخارجية الأميركية لتطويع الدول وحركات المقاومة، بالرغم من عدم مشروعيتها، إذ إن هناك العديد من المواثيق الدولية التي تؤكد هذا الأمر، ومن أبرزها ميثاق الأمم المتحدة الذي يُعدّ أهم وثيقة أوضحت عدم مشروعية العقوبات الأمريكية الأحاديّة؛ فلدى الرجوع إلى نص المادة الثانية في بندها السابع، نلاحظ أن فرض عقوبات انفرادية ضد أي بلد أو كيان وحركة يشكّل انتهاكاً مباشراً للبند الذي يحظر على الأعضاء التدخل في المسائل والشؤون الداخلية للدول الأخرى[44]؛ وهو ما تناقضه الولايات المتحدة الأمريكية فهي دائمة التدخل في شؤون الدول الأخرى، من خلال ممارستها لضغوط سياسية واقتصادية من أجل ردعها وإخضاعها والسيطرة عليها؛ وهو ما تحاول تطبيقه على إيران وعدد من الدول والحركات من خلال نهج سياسة تشديد الخناق.

كما أن قرار العقوبات هو خرق للمواد (39-41) من الميثاق، والتي تؤكد على أن التدابير، ومنها الاقتصادية، يجب أن تصدر بقرار من مجلس الأمن، لأنه هو الجهة المخوّل لها فرض هذه التدابير، والذي يحتاج فيها لموافقة أغلب أعضائه قبل إقرارها .

---

[44] — **C.J. Gordon, "The U.S. Embargo against Cuba and the Diplomatic Challenges to Extraterritoriality", Fletcher Forum of World Affairs, vol. 36 (2012), pp. 69-70.**

بالإضافة إلى الميثاق الأممي، وفي الحالة الإيرانية بالتحديد، انتهكت إدارة دونالد ترامب الاتفاق النووي الذي أُبرم في يوليو 2015 بين الدول (5+1) وإيران، بمصادقة من مجلس الأمن بقراره الأممي المرقّم (2231). وبالرجوع إلى المواد 26 و 28 و 29 من بنود الاتفاق، يتضح التباين ما بين قرار العقوبات الأمريكي وبين هذه المواد، التي تنص صراحة أنه لا يحقّ لأيّ طرف من أطراف الاتفاق أن يحدّد أو يتّهم الطرف الآخر بانتهاكه، لأن الوكالة الدولية للطاقة الذريّة هي الطرف المسؤول عن الاتفاق النووي وهي التي تحدد آليات خرقه من عدمها؛ وكذلك هي من تمتلك الحق في الحكم على التزامات طهران ببنوده.[45]

وإلى جانب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاق النووي، يُعدّ البروتوكول الثاني الملحق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، وثيقة استدلالية أخرى، إذ يعتبر هذا البرتوكول إقامة علاقات اقتصادية حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان[46]؛ وهذا ما يؤكد بجلاء عدم مشروعية العقوبات الأحاديّة الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة على دول محور المقاومة فيما يخص منع الدول التي كانت شريكاً تجارياً لها، وتربطها تعاملات معها، والتي عملت على تهديدها بفرض عقوبات عليها هي أيضاً في حال تجاوز القرار الأمريكي، وهو ما يمثّل انتهاكاً صارخاً لحقٍ من حقوق الإنسان في جانبه الاقتصادي[47] .

---

[45] **R. Jennings and A. Watts, eds., Oppenheim's International Law, 9th ed. (1992), p. 456- 45.**

[46] **ـ تقرير لمجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والثلاثون (11–29 أيلول)، 16 تموز 2017.**

[47] **ـ المرجع ذاته.**

أضف إلى ذلك كلّه، تُعدّ معاقبة الشركات الأجنبية التي تُجري استثمارات اقتصادية ضخمة في إيران ودول محور المقاومة، بالإضافة إلى البنك المركزي الإيراني، خرقاً وانتهاكاً لمبادئ النظام الدولي الاقتصادي والمالي والتجاري.

وبصرف النظر عن الوثائق الدولية المتعددة الأطراف، هناك أيضاً وثائق لها صبغة ثنائية تحتوي على اتفاقيات بين إيران والولايات المتحدة، وأبرزها معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين إيران والولايات المتحدة، الموقّعة في 15 من أغسطس 1995 في طهران، التي تعد هذه العقوبات انتهاكاً لبنودها؛ وهذا ما أكدته فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في أكتوبر 2018، التي اعتبرت العقوبات الأمريكية خرقاً لهذه المعاهدة، مُطالبة الإدارة الأمريكية بتخفيف حدّة العقوبات المفروضة على السلع الأساسية التي قد يكون لها تأثير كبير ومباشر على الشعب الإيراني".

وأكثر من ذلك، تعرضت سياسة العقوبات الأمريكية لانتقادات قاسية في الأمم المتحدة. ففي 18 تشرين الأول 2017، تحدّث مقرّر الأمم المتحدة الخاص لمجلس حقوق الإنسان، إدريس الجزائري، أمام الجمعية العامة، فقال إن «إلحاق ضرر باقتصاد دولة من خلال عقوبات يؤدّي عادة إلى انتهاك حقوق الناس العاديين. والعقوبات تسبّب خراباً بالنسبة لأي دولة (إيران ـ سوريا ـ اليمن ـ غزة نموذجاً)، ويمكن أن يكون لها تأثير مدمّر جداً على مواطني دول نامية نتيجة لتعطيلها الاقتصاد» . وعبّر "الجزائري عن القلق بشأن تلك العقوبات التي يمتد تأثيرها الضار إلى خارج أراضي الدولة المستهدفة، وقال إن «العقوبات التي تطال أطرافاً غير معنية بالنزاع هي عقوبات غير مشروعة"[48].

---

[48] ــ **أليكس عوركا، عقوبات تنتهك القانون الدولي ، موقع جريدة الخليج، 24 تشرين الثاني 2017.** **www.alkhaleej.ae**

وفي نيسان من العام ذاته، دعا الجزائري الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تبنّي «إعلان حول حكم القانون والإجراءات القسرية من طرف واحد، من أجل تحديد مبادئ مشتركة بشأن استخدام العقوبات والقانون الدولي".

وفي أيلول 2017، رفع الجزائري تقريراً ثانياً حثّ فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان على إعادة تأكيد «حق الضحايا في تعويض حقيقي، بما في ذلك تعويض مالي، في جميع الأوضاع التي تتأثر فيها حقوق الإنسان بإجراءات قسرية من طرف واحد".

وعلى خطٍ موازٍ، اتى تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في شباط 2015، ليؤكد انتهاك العقوبات الأميركية لحقوق الانسان وتأثيرها على مختلف جوانب حياته، حيث تحدث التقرير مدى الضرر الذي سبّبته العقوبات الأميركية والغربية على قطاعات حيوية أساسية في إيران (الصحة والصناعة)، كاشفاً أن "العقوبات أدّت إلى انهيار الصناعة، وتضخم متسارع وبطالة واسعة النطاق؛ كما تضرّر نظام الصحة العامة بإيران بشكل جسيم[49].

وأضاف التقرير أنه "في حين تُرافع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن العقوبات لا تطال المنتجات الإنسانية، فقد أعاقوا في الواقع، وبشدّة، توفّر وتوزيع اللوازم الطبية والأدوية (...). في كلّ سنة، يجد 85 ألف إيراني أنه مصابٌ بسرطان. عدد المؤسسات التي يمكن أن تعالج هؤلاء المرضى، كيميائياً أو إشعاعياً، غير كافٍ إلى حدٍ كبير.

---

[49] **ــ توماس كايزر، هل تمس العقوبات الأحاديّة الجانب بحقوق الإنسان؟ موقع شبكة فولتير، 20آذار 2015.** https://www.voltairenet.org/

ومع أن العقوبات المالية على جمهورية إيران الإسلامية لا تخص من حيث المبدأ الأدوية أو العتاد الطبّي، فإنها تمنع، في الواقع، المستوردين الإيرانيين من تمويل استيراد هذه الأدوية أو هذه المعدات الطبية".[50]

إن الولايات المتحدة تستخدم العقوبات ضد الدول التي تقاوم الأجندة الأمريكية. وهذه العقوبات مصمّمة لقتل الناس، عبر تدمير الاقتصاد بحرمانه من التمويل، ما يتسبّب في حدوث تضخم شديد وحالات نقص ومنع وصول مواد ضرورية، مثل الطعام والدواء. على سبيل المثال، من المتوقع أن تتسبّب العقوبات في موت عشرات الآلاف من الإيرانيين بسبب النقص الشديد لأدوية والمعدات الطبيعة المهمة في البلاد.

وفي هذا الإطار، كتب محمد ساهيمي، أستاذ الهندسة الكيميائية وعلوم المواد بجامعة جنوب كاليفورنيا الأمريكية، في مقال له في إحدى الصحف الأمريكية: "في خطاب نشرته مجلة The Lancet الطبية المرموقة، حذّر ثلاثة أطبّاء يعملون في مركز "ماهاك" (MAHAK) لمعالجة الأطفال المصابين بالسرطان في طهران، من أن إعادة فرض العقوبات، ونقص الأدوية نتيجة رفض شركات الأدولة التعامل مع إيران، والزيادة الهائلة في أسعار أدوية الأورام (نتيجة هبوط سعر العملة الإيرانية بنسبة 50 – 70 بالمائة)، سيؤدّي حتمًا لانخفاض معدّل البقاء على قيد الحياة للأطفال المصابين بالسرطان"[51].

---

50 ـ المرجع ذاته

51 ـ أوراسيا ريفيو، لتجنّب العزلة أو الانتقام.. يجب على العالم إنهاء الحرب الاقتصادية الأمريكية، موقع شبكة رؤية الإخبارية، نقلاً عن موقع أوراسيا ريفيو، ترجمة شهاب ممودح، 16 كانون الثاني 2020.
https://www.roayahnews.com/

إن أمراض السكري والتصلب المتعدد ونقص المناعة المكتسبة/الإيدز والشلل الرعاش والزهايمر والربو، تصيب نحو عشرة ملايين إيراني، سيجدون صعوبة في الحصول على أدوية ضرورية، أو سيجدونها متوفرة لكن بأسعار مرتفعة، في حين تزعم الولايات المتحدة أن الطعام والأدوية مستثناة من العقوبات؛ لكن من الناحية العملية الأمر ليس كذلك، لأن شركات الأدوية تخشى من تطبيق العقوبات عليها بسبب بعض الانتهاكات الفنية للعقوبات، ولا يمكن لإيران الدفع مقابل بعض الأساسيات في ظل صعوبة تعامل البنوك معها.

وقد كشف تفشي فيروس كورونا أخيراً في إيران، مدى تجرّد قادة الولايات المتحدة من أخلاقهم الإنسانية وزيف ادعاءاتهم المتعلقة بحقوق الإنسان، إذ تستخدم الولايات المتحدة العقوبات لابتزاز إيران، ودفعها إلى التنازل عن ثوابتها في بعض الملفات، مقابل رفع جزئي للعقوبات المالية لمكافحة فيروس كورونا، إذ ساهمت هذه العقوبات في تسريع وتيرة انتشار كورونا في إيران، وزادت أيضاً من ضحاياه، بسبب حظر إجراء إيران أي معاملات مالية مع الخارج، الأمر الذي يمنعها من استيراد ما تحتاجه من مستلزمات ومعدات طبية لمواجهة كورونا"[52]، وهو ما يشكّل خرقاً فاضحاً للمواثيق والاعراف والمعاهدات الدولية، التي أكدت جميعها على "الحق في الصحة من خلال الحكومات التي يجب أن تهيّئ الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بقدر الإمكان". وتتراوح هذه الظروف بين ضمان توفير الخدمات الصحية وظروف العمل الصحية والمأمونة والإسكان الملائم والأطعمة المغذية؛ ولا يعني الحق في الصحة الحق في أن يكون الإنسان موفور الصحة[53].

---

[52] **ـ صابر كل عنبري، كورونا بطعم العقوبات في إيران، موقع عربي 21، 14آذار 2020،** https://arabi21.com/

[53] **ــ الحق في الصحة، منظمة الصحة العالمية، 29 كانون الأول 2017. موقع منظمة الصحة العالمية.** https://www.who.int/ar

وقد تم التأكيد على الحق في الصحة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وفي الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم، ومن أبرزها:

. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966

ـ إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979

ـ إتفاقية حقوق الطفل، 1989[54].

خامسا: أشكال العقوبات الأميركية على محور المقاومة

فرضت الولايات المتحدة والدول الغربية أشكالاً متعددة من العقوبات على دول محور المقاومة وعدد من الكيانات والمجموعات والأشخاص فيها. ومن هذه العقوبات:

ـ الحصار الاقتصادي الشامل ومنع استيراد أو تصدير أي سلع، ابتداءً بالمعدات العسكرية وانتهاءً بالأدوية والأغذية الضرورية للحياة، كما هو حاصل مع إيران وسوريا واليمن وغزة[55].

ـ تجميد الأموال والأرصدة للدول والشركات والجمعيات والأشخاص المودعة في المصارف الأجنبية، ومصادرتها في أغلب الأحيان.

---

[54] **ـ المرجع ذاته.**

[55] **– بازغ عبد الصمد، العقوبات الإقتصادية الدولية، موقع الحوار المتمدن، 1 نيسان 2013.** http://www.ahewar.org/

- حظر حركة الطيران المدني من وإلى الدولة المعاقبة، في عصرٍ أصبح الطيران من وسائل السفر الضرورية، وبالتالي عزل الدول وشعوبها عن العالم الخارجي دون مراعاة للآثار والانعكاسات السلبية.

- إغلاق فروع المؤسسات والشركات المتّهمة في الدول الغربية ومصادرة أموالها، ومحاولة مطاردتها في جميع أنحاء العالم.

- حرمان الدول من المساعدات الدولية الإنمائية، سواء التي تقدّم ضمن إطار الأمم المتحدة أو خارجها، أو حرمانها من القروض التي تقدّمها بعض المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- معاقبة الدول والشركات التي لا تلتزم بالعقوبات المفروضة على الدول المعاقبة؛ وقانون "داماتو" أشهر مثال، حيث ينص على معاقبة الشركات غير الأمريكية التي تستثمر في إيران وسوريا[56].

سادساً: أهداف العقوبات الأميركية على دول محور المقاومة

تتباين أهداف العقوبات من دولة إلى أخرى. وفي كثير من الأحيان، تكون الأهداف المعلنة مغايرة للأهداف الحقيقية؛ وفي أحيان أخرى تتبدل أهداف العقوبات وتتحوّل بمرور الزمن إلى أهداف مختلفة أو إضافية، رغم زوال الأهداف المباشرة.

---

56 **- محمود محمد المصري، نظرة تحليلية : العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الصين – روسيا – إيران – تركيا، موقع المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 14 اب 2018.** https://democraticac.de/

ومن خلال مراجعة العقوبات الأمريكية على دول محور المقاومة، أو التي فُرضت برغبة أمريكية من خلال مجلس الأمن الدولي بعدما ضعف نفوذ الدول الأخرى، وخصوصًا الدول دائمة العضوية، فإننا يمكن أن نحدّد أهداف العقوبات الأمريكية بشكليها الأحادي والدولي بالنقاط الآتية:

أولاً: منع دول المحور، وبجميع الوسائل، بما فيها شنّ الحروب العسكرية، من امتلاك القدرات العسكرية التي يمكن أن تحمي بها مصالحها، بما فيها القدرات الدفاعية، للمحافظة على تفرّد الولايات المتحدة كقوّة عسكرية أولى في العالم[57].

ثانياً: حماية «إسرائيل» من أيّ خطر عسكري يهدّدها، سواء من خلال أسلحة الدمار الشامل أو حتى الأسلحة التقليدية. لذلك كانت العقوبات على العراق (سابقاً) و إيران وسوريا واليمن وغزة وحزب الله حالياً؛ بل أقدمت أميركا على خطوات أشبه ما تكون بعمليات القرصنة، مثل متابعة شحنات الأسلحة عبر البحار ومصادرتها، والضغط على الدول المصدّرة للأسلحة لمنعها من إبرام صفقات مع الدول المعاقبة.

ثالثاً: استنزاف ونهب الخيرات الاقتصادية للدول المعاقبة. وقد نُفّذ هذا الهدف بوسائل مختلفة، منها مصادرة أموال الدول والشركات والمؤسسات المعاقبة، ابتزاز الدول المعاقبة للحصول على ثرواتها بأرخص الأثمان، ومن خلال قرارات مرّرتها الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

---

[57] ــ **ما هدف العقوبات الأمريكية ضد حزب الله اللبناني؟ موقع بي. بي. سي. العربي،12 تموز 2019،** https://www.bbc.com/arabic

رابعاً: إبقاء الدول الحليفة لواشنطن تحت قبضتها وجرّها باستمرار إلى تأييد مواقفها، سواء فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية أو حتى الحروب العسكرية، رغم الضرر الكبير الذي يصيب هذه الدول جرّاء تأييدها لواشنطن.

خامساً: السيطرة على منابع النفط في العالم، واستخدامه كوسيلة ابتزاز ضد الدول المنافسة لها على صعيد الاقتصاد العالمي[58].

وبناءً على ذلك، تركت العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على دول محور المقاومة تأثيرات خطيرة وانعكاسات سلبية مدمّرة، مباشرة وغير مباشرة، على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فقد أفقرت العقوبات غالبية السكان، وسبّبت تضخماً جامحاً، وتراجعت إلى الوراء الأنظمة الزراعية والصناعية والتربوية والصحية"[59].

وأشارت دراسة لمجموعة من الباحثين الأميركيين إلى أن "الدمار الذي تسبّبه أسلحة الدمار الشامل يتضاءل بالمقارنة مع الدمار والخراب الذي تسبّبه العقوبات الاقتصادية. وفي هذا الإطار، اعترف وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بتأثيرات العقوبات وانحرافها عن أهدافها، بقوله: "إن ثمّة استخداماً منحرفاً للعقوبات جرى تطبيقه خلال المراحل السابقة، كان يعكس دائماً صورة الولايات المتحدة ويضعها في إطار الغطرسة والعجرفة التي لا تخدم مصالح البلاد».

---

58 ـ ماهي العقوبات التي فرضها ترامب على إيران، موقع إذاعة مونت كارلو الدولية، 14 كانون الثاني 2020. https://www.mc-doualiya.com/

59 ـ رائد صالحة، أهداف العقوبات الأمريكية ضد إيران تتجاوز وقف الانتشار النووي إلى الإطاحة بالجمهورية الإسلامية، موقع جريدة «القدس العربي» الإلكتروني، 4 أيار 2019. https://www.alquds.co.uk/

لم يقتصر تأثير العقوبات على الدول فقط، بل إن تداعياتها شملت الشركات الأمريكية التي خسرت فرصاً كثيرة في الاستثمار والإنتاج في قطاعات النفط، في دول المحور وغيرها، بسبب سياسة العقوبات، وهو ما دفع بـ 480 شركة أمريكية، بما فيها كبريات شركات النفط مثل "موبيل" و"كونوكو" و"إكسون" و"آركو" وشركات الخدمات النفطية، مثل "درسنر" و"بيكر" "هيوز"، إلى التنديد بسياسة العقوبات الاقتصادية.

وتقول هذه الشركات إن العقوبات من جانب واحد كبّدت قطاع التصدير فيها خسائر سنوية تزيد عن 21 مليار دولار سنوياً، فضلاً عن حرمان الاقتصاد الأمريكي من أكثر من 200 ألف فرصة عمل تعود بالأجور العالية؛ أي أن الخسائر الأمريكية تجاوزت 252 مليار دولار خلال الإثني عشر عامًا الماضية.

ولعلّ أخطر تأثير للعقوبات الدولية هو تدمير القيم الإنسانية والحضارة التي تم التعارف عليها عبر التاريخ الإنساني الطويل، من خلال التغاضي عن عمليات القتل الجماعي للشعوب[60].

سابعاً: خيارات محور المقاومة لمواجهة العقوبات الأميركية:

مع بدء ظهور تداعيات العقوبات غير المسبوقة عالمياً، وحتى تاريخياً، على دول محور المقاومة، والمتمثلة في تفاقم الأوضاع المعيشية وانهيار قيمة العملات الوطنية فيها مقابل العملات الأجنبية، والتي وُضعت لها خطة إسناد من قِبَل الأجهزة الاستخباراتية الأميركية والعالمية والإقليمية، يجد قادة المحور أنفسهم أمام مرحلة جديدة من المواجهة، تتطلب تبنّي

---

60 **ـ واشنطن تايمز: العقوبات الأمريكية على إيران لها هدف طويل الأجل، موقع الخليج أونلاين، نقلاً عن جريدة واشنطن تايمز، ترجمة منال حميد، 20 أيلول 2018.** https://alkhaleejonline.net/

أساليب وخطوات وإجراءات استراتيجية جديدة، عبر إيجاد منافذ للعمل من خلالها وخرق العقوبات واعتماد عدة خيارات لتحقيق هذه الغاية، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

أ. التشبيك الاقتصادي

يُعتبر التشبيك الاقتصادي الخدماتي أحد الحلول التي تتيح لهذا المحور مقاومة العقوبات، لا سيّما على مستوى الدول المتقاربة جغرافياً (إيران،العراق، سوريا، ولبنان)، إذ إن تطبيق هذا الأمر يعطي قوّة إضافية داعمة لها، تعمل على تكريس استقلاليتها وتدعيم جبهتها الداخلية، وكذلك على رفع الوعي الجماعي لمواطنيها من خلال تداخل بعضها ببعض ورؤية مصالحها المشتركة[61]؛ بما يسقط الكثير من الشعارات الطائفية والمذهبية والإقليمية الضيّقة التي تتسلح بها الولايات المتحدة والأنظمة الرجعية العربية، فضلاً عن الكلفة الإنفاقية المنخفضة لمشاريع التشبيك الخدماتية ما بين هذه الدول مجتمعة، مقارنة بمشاريع منفردة لكلّ دولة على حدة.

وفي هذا السياق، يُعدّ الربط الجغرافي بين دول المحور (إيران،العراق، سوريا، ولبنان) إحدى الخطوات التي قد تخفّف من الحصار المفروض عليها، وذلك عبر فتح الحدود والمعابر وتأمينها عسكرياً وأمنياً، وهو ما بدأ بتنفيذه قادة المحور، حيث أكدت قناة «فوكس نيوز» الأمريكية أن "صورًا من الأقمار الصناعية تشير إلى أن "طهران تبني معبرًا على الحدود السورية – العراقية، الأمر الذي يفتح طريقًا آمنًا من إيران وصولاً إلى لبنان".

وليس بعيداًعن هذا الأمر، كان رؤساء أركان العراق وسوريا وإيران، قد اجتمعوا في آذار 2019، في دمشق، لتنسيق ملف الحدود بين العراق وسوريا، وإعادة فتح المعابر بين البلدين

---

61 ـ **حسين منصور،التشبيك الخدماتي في «محور المقاومة»: التشبيك الصحّي مثلاً، جريدة الأخبار اللبنانية، 7 شباط 2019.**

"القائم والوليد"، وتوقيع اتفاق لإعادة تثبيت الدعائم، إلى جانب مناقشة ملف النقل البريّ بين إيران وسوريا عبر العراق[62]، خصوصاً وأنه في العام 2018 كانت اتفقت كلٌ من طهران ودمشق على مشروع مد سكة حديدية تربط بين البلدين ويشارك العراق فيها، وتمتد من مدينة شلمجة جنوب إيران إلى ميناء البصرة العراقي، ومن ثمّ إلى الأراضي السورية؛ كما يسعى المسؤولون الإيرانيون إلى تفعيل التعاون مع دمشق في مجال إنشاء ميناء بحري في الحميدية بطرطوس السورية، وعمل المرافئ والسفن والتسهيلات لزيادة حركة النقل والتبادل التجاري، وذلك من أجل التغلب على الحصار الذي تخضع له البلدان".

وقالت صحيفة «التايمز» البريطانية، في تقرير نشرته في آذار 2019: "إن إيران تستعد للسيطرة الكاملة على ميناء سوريا التجاري الرئيسي، بُغية تأمين طريق تجاري من طهران إلى البحر المتوسط»؛ واعتبر التقرير أن الميناء سيمثّل الرابط المتوسطي على طريق تجاري بين إيران، عبر العراق[63].

ويُعدّ الممرّ البريّ وفقاً للتقرير، "الجائزة الكبرى" لإيران، كما وصفته وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكية، إذ يضمن لإيران طريق إمداد لنقل الأسلحة الإيرانية إلى حليفها حزب الله، كما سيسهّل حركة الميليشيات التي تدعمها، إضافة إلى فوائده الاقتصادية والسياسية".

ب ـ التوجّه نحو الشرق

---

[62] **ـ المرجع ذاته.**

[63] **ـ تمام أبو خير،إيران تعزّز "هلالها" بمزيد من المعابر بين سوريا والعراق لمواجهة الحصار، موقع نون بوست، 29 أيار 2019.** https://www.noonpost.com/

يشكّل تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الشرقية، كالصين وروسيا وحتى كوريا الشمالية، خياراً متاحاً أمام دول المحور، ومعها اليمن، للالتفاف على العقوبات؛ وهو ما أشار إليه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، خلال إطلالة تلفزيونية، حيث يمكن أن تكون الصين أهمّ بديل تجاري واستثماري لدول المحور، وبما يسدّ فراغ الاستثمارات الغربية التي غالباً ما تنصاع للضغوط الأميركية.

ج ـ الاقتصاد المقاوم

إن فكرة اقتصاد المقاومة قديمة، وهي ليست وليدة السنوات القليلة الماضية، وهي تعود إلى مؤسّس الجمهورية الإسلامية، الإمام الخميني، الذي كان أول من أطلقها، ودعا حينها الشعب الإيراني، في الأسابيع الأولى من انتصار الثورة في العام 1979، كي يعتمد على ما تجود به أرض إيران، وعلى سواعد أبناء إيران، دون الحاجة لمد اليد إلى الخارج، خصوصاً دول الاستكبار العالمي.

ومع تشديد العقوبات الأميركية على إيران، أطلق المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، نظرية الاقتصاد المقاوم في أحد خطاباته في العام 2010، حيث دعا الشعب الإيراني لتعزيز الاعتماد على الاقتصاد المحلي، وضرورة تقديم نموذج اقتصادي اسلامي قادر على مواجهة الأعداء الذين يشنّون حرباً اقتصادية على الشعب الإيراني[64].

إن سياسة الإقتصاد المقاوم، هي عبارة عن مشروعٍ علمي، ينطلق من أسسٍ واقعية، تدعمه الحاجة الملحة له. وهي تعتمد على تدابير طويلة الأمد لاقتصاد محور المقاومة، وتهدف لمنع تدهور الاقتصاد في مواجهة الصدمات المختلفة. فهي ليست سياسة مرحليّة، بل هي عبارة عن

---

[64] **ـ علي طارق الزبيدي وآخرون، التقرير السياسي: التنمية في ايران: بين المقاومة والممانعة، مجلة مدارات إيرانية، العدد 5، المجلّد 2، برلين، أيلول 2019، ص 33**

سياساتٍ طويلة الأمد، تتمتع بمرونة تجعلها قادرة على التكيّف مع الظروف والأحوال المختلفة والمتغيرة، في حين أن نتائجها ستنعكس على الواقع الحالي.

إن الحاجة للإقتصاد المقاوم انطلقت في الواقع من سببين أساسيين: الأول: هو أن اقتصاد الدول المرتبط بالإقتصاد العالمي، يجعلها تتأثر بما يحصل في العالم على الصعيد الإقتصادي، لا سيّما الأزمات؛ وهو ما قد ينعكس سلباً على مصلحة الدول. أما الثاني، فهو أن الدول الكبرى تسعى لترسيخ واقع الهيمنة من خلال جعل السياسات الإقتصادية سياسات إبتزازية، تستخدمها لتطويع الدول وحركات المقاومة والتحرر، لدفعها إلى الرضوخ لمشاريع الهيمنة الأميركية؛ وهذا يحتّم على دول المحور العمل لتقوية أسس الإقتصاد الخاص بكلّ دولة، وجعله قادراً على مقاومة التحديات[65].

ترتكز سياسة الإقتصاد المقاوم على عدة خصائص يمكن تعدادها على الشكل الآتي:

1 ـ تحقيق العدالة الإجتماعية عبر تحريك العجلة الإقتصادية: إن إعتماد البلد على اقتصاده يُسهم في تحريك عجلة الإقتصاد، ويعمل على زيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة، مما يجعل الطبقات الفقيرة والمحرومة تستفيد من هذا التقدم، خصوصاً أن هذا التوجه سيجعل مسألة الإلتفات الى الطاقات الداخلية أكبر؛ وبالتالي سيتم الإعتماد على الموارد الداخليّة (العلميّة، الإنسانيّة، والطبيعيّة).

2 ـ القدرة على مواجهة الأزمات: تُعدّ الأزمات الإقتصادية من أكثر الأمور التي تهدّد اقتصاد الدول. فالدول الكبرى تستخدم السياسات الإقتصادية للضغط على دولٍ أخرى لأسباب

---

[65] **ـ المرجع ذاته.**

سياسية؛ وهو الأمر الذي يجعل من مسألة اللجوء للإقتصاد المقاوم سياسةً تحمي من الأزمات من جهة، ومن الحظر والعقوبات من جهةٍ أخرى.

3 ـ جعل الشعب محور الحركة الإقتصادية: إن سياسة الإقتصاد المقاوم تُسهم في إيكال النشاط الإقتصادي للناس، حيث يوجد الكثير من العناصر المستعدّة للعمل، والتي تمتلك المهارات والإبداعات، إلى جانب العلم والمعرفة.[66]

4 ـ تحقيق الإكتفاء الذاتي: إن الإلتفات الى الإقتصاد المقاوم يجعل بالنتيجة مسألة تحقيق الإكتفاء الذاتي أمراً ضرورياً. وبالتالي يجب الإلتفات إلى المجالات التي تتطلّب اكتفاءاً ذاتيّاً وتأمين المواد الإستراتيجيّة والأساسيّة، التي قد تهم أي شعب، وهي المواد الغذائية، والأدوية في الدرجة الأولى، ممّا ينفي إمكانية تعرضها للإبتزاز في حاجاتها الأساسية.

5 ـ تقليل الاعتماد على الطاقات القابلة للزوال: فالاعتماد على النفط يجعل اقتصاد العديد من الدول عُرضة للأزمات والإنهيار في حال انخفاض القيمة السوقية لهذه الطاقات، كما هو حاصل اليوم بعد انخفاض أسعار النفط بسبب أزمة "فيروس كورونا" في العالم أجمع، والتي أدّت إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي وصول أسعاره إلى مستويات متدنية غير مسبوقة منذ عقود طويلة (30 دولاراً للبرميل الواحد).

6 ــ إصلاح النموذج الإستهلاكي: تُعدّ مسألة ثقافة الإستهلاك من أهم الأسس التي تدفع العجلة الإقتصادية، نحو الأمام أو الخلف. فالمجتمع الإستهلاكي هو ذلك المجتمع الذي يجعل سياسته استهلاكية أكثر من كونها إنتاجية، ممّا يعرضه لخطر الوقوع في التبعية؛ الأمر الذي يفرض، بالضرورة، إقتصاداً قائماً على العقل والتدبير، ومنع الهدر والإسراف[67].

---

[66] ـ أحمد موسى، نظرية "اقتصاد المقاومة" ومرتكزاتها عند مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية، موقع جريدة «هسبريس» المغربية الإلكترونية، 22 كانون الثاني 2015. https://www.hespress.com

[67] . الإمام الخامنئي يهنّئ بالعام الإيراني الجديد ويسمّيه بعام "الاقتصاد المقاوم، مبادرة وعمل"، موقع روح الله الموسوي الخميني العربي، 20 آذار 2016. http://ar.imam-khomeini.ir/

7 ـ الأمن الإقتصادي ومكافحة الفساد: إن من أهم أسس وركائز الإقتصاد المقاوم، هي مسألة ترسيخ الأمن الإقتصادي عبر مكافحة الفساد، وذلك يحصل عبر منع المستغلّين والمتحايلين على القانون.

8 ـ العلم أساس التطوّر: يعتمد الإقتصاد المقاوم على العلم بشكلٍ كبير. بل إن التطوّر العلمي هو من أهمّ البنى التحتيّة للإقتصاد في أيّ بلدٍ، حيث أن تطوير المستوى العلمي للموارد البشرية في البلاد يساهم في بناء أرضيّة قوية لأيّ إقتصاد، ممّا يجعل دورة اتصال العلم بالثروة، وخاصة في الأقسام ذات المميّزات العالية، تنطلق وتستمرّ[68].

من جهة ثانية، تقوم الاستراتيجية العملية للاقتصاد المقاوم على ركيزتين أساسيّتين تميّزان هذا الاقتصاد عن غيره :

– الركيزة الأولى تتعلق بتحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي المبني على قاعدة متينة تُحرِّر البلد من التبعية للخارج .[69]

– أما الركيزة الثانية، فهي منع الآخرين من استخدام الوسائل الاقتصادية كسلاح سياسي للتأثير على موقف أو سياسة دولة ما .[70]

إن هذه الخيارات الثلاثة المذكورة تشكّل خارطة طريق لدور محور المقاومة للخروج من التبعية، ومن نفق الأزمات الاجتماعية الناجمة عن العقوبات التي تُثقل كاهلها، بسبب الحرب الاقتصادية التي تشنّها الولايات المتحدة ضد دول المحور، من أجل إسقاطها وسلبها مقوّمات القوة والقدرة لديها.

---

[68] **ـ هل تُجدي فلسفة "الاقتصاد المقاوم" التي يدعو إليها خامنئي لإنقاذ إيران من العقوبات؟ موقع نون بوست، 21 آذار 2017.** https://www.noonpost.com/

[69] **ـ الرئيس روحاني يؤكد استمرار توجهات الحكومة بشأن الاقتصاد المقاوم، وكالة مهر للأنباء بالعربية، 5 نيسان 2017.** https://ar.mehrnews.com/

[70] **ـ المرجع ذاته.**

الاستنتاجات

لقد أثبتت التجارب أن العقوبات الاقتصادية، الانفرادية أو الأممية، مجحفة وقهرية وغير قانونية، وتتسبّب في آثار سلبية وعواقب خطيرة لا حصر لها؛ وهي تزيد من معاناة الدول والشعوب والأفراد، ولم تحقّق أهدافها المعلنة، وأن استعمالها كان لغايات استعمارية وقهرية لفرض النفوذ وسلب الخيرات. كما أن محاولات فرض القوانين المحلية على دول أخرى تتناقض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وينص على تسوية النزاعات بالحوار والطرق السلمية، وأن استمرار خضوع الأمم المتحدة لإرادة الولايات المتحدة وتبريرها لسياساتها سيزيد من تفاقم الأوضاع الدولية وإشعال المزيد من الحروب في العالم.

ان إفراط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في استخدام العقوبات الاقتصادية كسلاح لفرض أجندة واشنطن في السياسة الخارجية على محور المقاومة، يضع دول ذلك المحور أمام مسؤولية البحث عن وسيلةٍ للتملّص من القوة المالية الأمريكية، بالرغم من أنَّ الانشقاق عن أكثر من سبعة عقود من هيمنة الدولار يبدو صعباً للغاية.

فالنظام المالي الأمريكي يشكّل الجهاز العصبي المركزي لمعظم المعاملات المالية؛ والطريقة الوحيدة لصون القرار السياسي الوطني والسيادي تتمثل في امتلاك زمام الاقتصاد والتحرّر من التبعيّة، وإيجاد بدائل اقتصادية، والتشبيك بين دول المحور المتجاورة جغرافياً، وبناء اقتصاد مقاوِم، قوامه تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الناتِج المحلي، خاصة الزراعي والصناعي، وإطلاق العنان للإبداع، والابتكار، والصرف على البحث العِلمي، والتمكين للعقول المفكّرة واسترجاعها من الغرب، لتُسهم في بناء النهضة الوطنية. كما يجب أن نحقّق الأمن الغذائي والسلع الإنتاجية وتأمين مواردها في الاقتصاد المقاوِم، مع الاعتماد على الطاقات والموارد الداخلية والانطلاق من الذات لمقاومة الآخر.